حديث ضعيف عندهم فيما ظهر لهم عملا بظاهر الاسناد لا القطع بصحته
او ضعفه في نفس الامر لجواز الخطا والنسيان على الثقة والضبط
والصدق على غيره هذا هو الصحيح الذي عليه اكثر اهل العلم خلافا
لمن قال ان خبر الواحد يوجب العلم الظاهر ثم ان اخرجه الشيخان
او احدهما فاختار كثيرون منهم البلقيني في محاسن الاصلاح
ومنهم ابن الصلاح وصححه القطع بصحته كما تقدم ولا يطلق على
اسناد معين انه اصح الاسانيد مطلقا على الصحيح لان تفاوت
مراتب الصحيح مترتب على تمكن الاسناد من شرط الصحة ويعسر
الاطلاع على اتفاقا جميع رجال ترجمة واحدة الى اعلا صفات الكمال
من سائر الوجوه قال الحاكم لا يمكن ان يقطع الحكم في اصح الاسانيد
لصحابي واحد قال ابن الصلاح على ان جماعة من ايمة الحديث خاضوا
غمرة ذلك فاضطربت اقوالهم بحسب اجتهادهم فقيل اصح الاسانيد
مالك عن نافع عن ابن عمر وقيل غير ذلك كما قدمنا ولما فرغ الناظم
من بيان الحكم على المتن والاسناد انه حسن او صحيح او ضعيف
اخذ في بيان صفتهما فقال وما اضيف اي اضافه صحابي او تابعي
او من بعدهما ولو منا الان للنبي صلى الله عليه وسلم قولا او
فعلا او تقريرا او صفة تصريحا او حكما هو المرفوع سوا اتصل
اسناده او لا فدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل و
والمعلق دون الموقوف والمقطوع هذا هو المشهور وقال الخطيب هو ما
اخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم او فعله فعليه
لا يدخل مراسيل التابعين ومن بعدهم لكن قال الحافظ ابن حجر الظاهر
ان كلام الخطيب خرج مخرج الغالب من ان ما يضاف الى النبي انما يضيفه
الصحابي قال ابن الصلاح ومن جعل من اهل الحديث المرفوع في مقابلة
المرسل اي كان يقول في حديث رفعه فلان وارسله فلان فقد عني
بالمرفوع اعم من المتصل وغيره قال شيخ الاسلام على ان بعضهم جرى
على هذا فقيد المرفوع بالاتصال وما لتابع قولا او فعلا هو المقطوع
حث

حيث خلا ذلك عن قرينة الرفع والوقف وكالشافعي من دونه قاله
الحافظ ابن حجر فايدة قال ابن الصلاح جمع المقطوع المقاطيع والمقاطع
وبها عبر الخطيب قال ووجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع في كلام
الشافعي والطبراني وغيرهما قال العراقي ووجدته ايضا في كلام الحميدي
والدارقطني واما البرديجي فجعل المنقطع هو قول التابعي والمسند
بفتح النون يقال للكتاب جمع فيه ما اسنده الصحابي اي رواه وللا
سناد كمسند الشهاب ومسند الفردوس اي اسناد حديثهما وللحديث
الاتي تعريفه وهو المراد وفيه ثلاثة اقوال احدها قول الحاكم ابي عبد
الله هو المتصل الاسنادي من راويه حتى المصطفى كاحاديث
مالك عن نافع عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم فهذا مسند متصل
والحال انه لم يبن اي لم ينقطع من بان اذا بعد ومن بعد انقطع وعلى
هذا القول الحافظ ابن حجر وغيره وقال ابن عبد البر المسند المرفوع
فهما مترادفان عنده قال في شرح النخبة ويلزم عليه ان يصدق على
المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان مرفوعا ولا قايل به وقال
الخطيب هو عند اهل الحديث ما اتصل اسناده من راويه الى منتهاه
قال العراقي ومقتضاه دخول المقطوع والموقوف وهو قول التابعي
ممن بعده وكلام اهل الحديث ياباه قال ابن الصلاح واكثر ما يستعمل
المسند فيما جا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جا عن الصحابة
وغيرهم قال شيخ الاسلام والقايل بقول الحاكم لحظ الفرق بينه و
وبين المتصل والمرفوع من حيث ان المرفوع ينظر فيه الى حال المتن دون
الاسناد من انه متصل او لا والمتصل ينظر فيه الى حال الاسناد
دون المتن من انه مرفوع او لا والمسند ينظر فيه الى الحالين معا
فيجمع شرطي الاتصال والرفع فيكون بينه وبين كل من المرفوع والمتصل
ولا عكس والحاصل انه جعله من صفاتهما معا وان ابن عبد البر جعله
من صفات المتن فاذا قيل هذا حديث مسند علمنا انه مضاف للنبي
صلى الله عليه وسلم ثم قد يكون مرسلا ومعضلا الى غير ذلك وان الخطيب
جعله من صفاته ايضا لحظ فيه صفة الاسناد فان قيل هذا مسند

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)